

## مقابلة

رضوان عقيل

رئيس الهيئة العليا للتأديب: نظام المساءلة معطل  
دورنا ضعيف، أمام الكم الهائل من فساد الادارات

تحتل الهيئة العليا للتأديب موقعا مهما في الجسم القضائي نظرا الى الدور الكبير الذي تقوم به، وهي آخر جهة مسؤولة في محاسبة موظفي الدولة من الحاجب الى المدراء العامين . تتلقى حصيلة تجاوزاتهم و"تبتز" المخالفين وتستطيع الحكم عليهم واقتلاعهم من وظائفهم، اذا لم يلتزموا مضمون الانذارات التي يتلقونها

في حي هاديء في الاشرية يقع مقر الهيئة العليا للتأديب برئاسة القاضي مروان عبود الذي يطلق احكامه من دون ضغوط وتدخلات سياسية، ونجح في ابراز دورها منذ تسلمه مهامه عام 2012 رغم عدم نيلها الصلاحيات المطلوبة، ولا تستطيع العمل من دون تفعيل هيئة التفتيش المركزي التي تزودها التقارير عن الموظفين المخالفين. وصل الى خلاصة هي ان نظام المحاسبة والمساءلة معطل في لبنان.

يشكو عبود من مكامن الفساد التي تحشعش في المجالس البلدية، وان لا مستقبل امام لبنان الا عبر مكافحة الفساد والسير في الاصلاح. يعول على عهد الرئيس ميشال عون في دعم الاجهزة القضائية والتصدي للفساد في الادارات الرسمية والحد من الرشاوى.

■ كيف يسير عمل الهيئة وما الامر الذي تعاني منه وينقصها؟

□ مثلما دمرت الحرب الاهلية مؤسسات البلد، كان لها تأثير ايضا على الاجهزة القضائية واضعافها وشلها. في مرحلة بناء الدولة بعد الحرب، ويا للأسف، لم تنل هذه الاجهزة العناية المطلوبة، وكانت السلطة القائمة تعمل على النهوض بمشروع الاعمار. كان التركيز على التعمير واجراء المصالحة السياسية. لم يتم التطرق الى الادارة بالشكل اللازم. من هنا لم تفعل الاجهزة القضائية كما هو مطلوب. بعد عام 2005 تطور الانقسام السياسي في البلد، ولم يتم العمل في الادارات عندنا وبقيت مترهلة نتيجة قدم الزمن وغياب دور الدولة، ولم تعد كما كانت في السابق نتيجة دخول عناصر جديدة عليها. سيطرت ويا للأسف عقلية رجال الاعمال على الدولة ولم يعد القانون وحده المسيطر. فقدت هذه الاجهزة هويتها التي

■ ماذا ينقص هيئة التأديب؟  
□ تعديل قانونها اولاً، وزيادة عدد المراجع المحالة امامها، وان يحق لرئيسها اصدار تكاليف

خاصة في التحقيقات المتعلقة بالفساد حتى لا يتم اختيار ما يريدون ارساله اليه. يجب ان يحق له متابعة مواضيع الفساد التي تثار. نحن مسؤولون معنويًا، لكن عمليا لا نعمل كما يجب. لدينا غرفة واحدة، وانا في حاجة الى العضوين الرئيسين والرديفين. نحتاج الى عدد من الموظفين النوعيين لمساعدة الرئيس والاعضاء في اعداد التقارير. لدينا 20 ونحتاج الى العدد نفسه من اصحاب الاختصاصات التي تحتاج اليها الهيئة من الحقوقيين والتقنيين في المعلوماتية.

■ حضر شاهد امامك وابلغك انه يملك 250 عقارا وهو موظف صغير في احدى الادارات، كيف تلقيت هذه الصدمة؟

□ هو موظف في فئة الدنيا، وعندما احقق مع احدهم لا اكتفي بالدليل القانوني فحسب. انظر الى العدالة بمنظور واسع. سألت هذا الشاهد واعترف انه يعمل في بيع الاراضي والبناء وشراء العقارات والمباني. وصل الامر الى مرحلة عند البعض الى قبض الرشاوى بواسطة الشيكات. عندما تحشر اصحابها يقولون انها نتيجة مال يرد اليهم. البعض يقول انهم يعملون في ساعات بعد الظهر، والغريب انهم يصرحون انهم يعملون في مهن لها علاقة بوظائفهم. مثلا اذا كان الشخص يعمل في المساحة، يقول انه يملك مكتبا للعقارات ودراسة الخرائط بعد الظهر، او اذا كان في الميكانيك يدير مكتبا في تخليص المعاملات، او ذا كان مسؤولا عن الامن في البلدية يملك شركة امن وحماية تشرف عليها زوجته او شقيقه. الدولة كلها ماشية هيك. ثمة موظف رئيس دائرة قانونية في احدى البلديات يملك مكتبا لتخليص المعاملات، وكل مواطن لا يمر عبر هذه المكاتب المحسوبة تتم عرقلة معاملاته. في قانون الموظفين مادة تمنعهم من ان يكون لهم مصالح او منافع مع شركات ومكاتب.

■ هل هناك عدد كبير من الموظفين مرتبط بهذا النوع من الشبكات؟  
□ تسير الدولة بهذه الطريقة. لا نستطيع شمل



رئيس الهيئة العليا للتأديب القاضي مروان عبود.

جميع الموظفين، بل هناك الكثيرون من الاوادم والشرفاء. من الملاحظ انهم اذا كانوا في وزارة الاشغال، يتبين ان اخوتهم يمتلكون شركات للمقاولات. الامر نفسه ينسحب على المالية او في مؤسسات المياه، ومن دون التعميم على الجميع. في القانون اللبناني لا يمكن ان تحاسب الشخص على ثروته. من اجل التقاط الرشاوى يجب ان تلتقط الراشي والمرششي، وهذا الامر لم يحصل. قانون الذمة المالية والاثراء غير المشروع يجب ان تتم بصورة دورية لمراقبة الوزن المالي للموظف.

■ لماذا لا نرى وجوها خلف قضبان السجن؟  
□ هذا ما يثبت حديثي، ان نظام المساءلة في لبنان معطل. اسهل طريق الى التفتيش هو القياس المالي لكل الاشخاص العاملين في الحقل العام، سواء كانوا سياسيين او موظفين، وكل زيادة غير مبررة عند اي فرد تكون نتيجة حصول فساد. لماذا نتعب انفسنا؟

■ هل تحصل تدخلات سياسية ويطلب منك فعل امر ما؟

□ لن يحصل هذا الامر معي. القرار في النهاية يرجع الى ضميري والهيئة الموجودة معي. لم اتعرض الى اي ضغوط. ربما حجم الملفات الموجود عندي في الوقت الحاضر لا يستدعي هذه الضغوط، وانا سارفضها في الاصل. نحن نعمل على المستوى المسلكي للموظفين و"البتر" موجود عندنا، وكل موظف لا يعمل كما يجب اوجه له انذارا او اثنين ثم نرسله الى بيته.

”

نلاحق الموظفين  
الصغار، والكبار منهم  
لا يحاسبون

“

■ كيف تمر علاقتكم مع هيئة التفتيش المركزي؟  
□ اتلقى الملفات منها والعلاقة جيدة مع رئيسها القاضي جورج عطية. في السابق لم تكن كما يجب على صعيد التعاون بين المؤسسات، ولا اتحدث هنا على الصعيد الشخصي. انا مع حصول تكامل بين المؤسسات. اذا لم نتلق من التفتيش الملفات لا نعمل. في المرحلة السابقة تعطل التفتيش وانعكس على الهيئة العليا للتأديب. لو كان هناك مرجع احالة ثان مثل ديوان المحاسبة، لكان من الافضل. لا توجد عندنا خطة ب. وهذا يعني اننا نسير في منظومة فاشلة. نحن نشككي من هذه المعضلة منذ الستينات الى اليوم. كأن الدولة لا تريد ان تحلها ليستمر الفساد الاداري.

■ كيف تتلقون اصوات الحراك المدني؟ هل ترونها مزعجة او معرقلة لعملكم؟

□ لا تزعجني، ويجب ان يتمتع اللبنانيون جميعا بهذا الامر. على الحراك ان يعرف ان الامور لا تسوى بسحر ساحر ويصاب الناشطون احيانا

بخيبة امل. لا اميز بين الناس والمجتمع المدني هو فئة من الشعب.

■ تتأسس الهيئة التأديبية لرؤساء البلديات، كم رئيس بلدية متهم مر عندك في الاعوام الاخيرة؟  
□ عندنا معضلة في هيئة البلديات ويعاونني رئيس بلدية بيروت ومدير الادارة المشتركة في وزارة الداخلية وهو عميد. في الاعوام الثلاثة الاخيرة حضر امامي 15 رئيس بلدية بناء على تحقيقات اجرتها وزارة الداخلية، واحيلوا الى هيئة التأديب، ومن بينهم من اعيد انتخابهم. الاحالات التي وصلتنا عنهم لم تأت بجرم السرقة، بل مثل اعطاء رخص مخالفة للقانون من دون مراعاة الاصول، وحصول مخالفات ادارية. تمت محاكمتهم عندنا في حضور محاميهم واكثرهم من الاطراف. اوقفنا احدهم ستة اشهر عن ممارسة مهامه واعماله في البلدية في جبل لبنان. اما الاخرون فتوقفوا لشهرين. من صلاحياتي ايقاف رئيس البلدية عن العمل نهائيا. ثمة ملفات عن مجالس بلدية لا تزال قيد التحقيق، وعددها اربعة. من الملاحظ ان ملفات البلديات الكبرى لا تصلنا. ثمة رؤساء شبه اميين لا يعرفون في القانون والمحاسبة العمومية. اكثر المكامن التي يشعشع فيها الفساد هي في البلديات وكل العلاقات فيها زبائنية بين الرئيس والناخبين، ويقدمون على تجزئة الفواتير والتلاعب بالمناقصات وبناء جدران الدعم اكثر من مرة من دون رقابة هي شبه منعدمة. لا صلاحية للتفتيش المركزي على البلديات، واكثرها غير خاضع لديوان المحاسبة. ثمة بلديات تشكل مسرحا للسرقات، وانا لا اعمم هنا. الدور الرقابي للناشقين والمحافظين عليها تحول شكليا. عملنا في القانون الجديد في البرلمان لتعديل التفتيش المركزي لتخضع البلديات لرقابته. في الخلاصة اقول اذا تقرر بناء دولة على اسس سليمة وبقاء شابنا في لبنان، لا مستقبل امامنا الا عبر مكافحة الفساد والسير في الاصلاح. لدينا صلاحيات على الموظفين وصولا الى المدراء العاملين والسفراء. تم وضع مدير عام في التصرف بعد حضوره امامي، ولم اقدم على عزله. عزلت منذ تسلمي الهيئة 15 موظفا من بينهم كاتب عدل واستاذ مدرسة تحرش بتلامذته وآخرين من الفئة الرابعة، فضلا عن امين سجل عقاري. ضميري مرتاح.